

خلاصة عيقات الأنوار

[280] بعدم كون هذه الوقائع بغيا وفسادا، وهذا عين المرام. والثاني: ان حاصل هذا الوجه - مع الالتفات الى عدم تنصيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم على خلافة الثلاثة كما اعترف بذلك (الدهلوي) أيضا - هو أن النبي "ص" نص على خلافة أمير المؤمنين لعلمه بوقوع البغي والفساد في زمن خلافته وترك ما كان عليه من التنصيب على خلافة الثلاثة المتقدمين عليه، مع وقوع البغي والفساد في زمنهم كذلك ولا ريب في علمه بذلك أيضا... وحينئذ يرد على هذا الوجه ما زعم (الدهلوي) وردوه على أهل الحق في استدلالهم بحديث الغدير من لزوم نسبة التقصير والمساهلة في أمر تبليغ الاحكام والاوامر الالهية الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، من جهة أنه "ص" ترك التنصيب على الثلاثة وخص أمير المؤمنين عليه السلام مع أن الوجه الذي ذكره لهذا التخصيص موجود بالنسبة الى أولئك المتقدمين أيضا. والثالث: انه إذا كان ما ذكره هو الوجه في التنصيب على خلافة أمير المؤمنين عليه السلام فان عائشة وطلحة والزبير ومعاوية وأتباعهم الذين بغوا على أمير المؤمنين عليه السلام وأفسدوا عليه الامر وأنكروا امامته خارجون عن دين الاسلام، وهذا ما يبطل مذهب أهل السنة ويهدم أساس اعتقاداتهم، فلا مناص (للهلوي) من رفع اليد عن هذا الوجه الذي ذكره أو الالتزام بما يترتب عليه. [7] التشكيك في دلالة صدر الحديث قوله: "ومن الطريق ان بعض علمائهم تمسك لاثبات أن المراد من المولى هو الاولى بالتصرف باللفظ الواقع في صدر الحديث وهو قوله: ألسن أولى
